

دراسة: محافظات الجوف وشبوة ومارب وحضرموت تعد من أهم المحافظات الواعدة لزراعة القمح



خاص/الثورة

● كشفت دراسة أن محافظات الجوف وشبوة ومارب وحضرموت تعد من أهم المحافظات الواعدة لزراعة القمح، بالإضافة إلى محافظات ذمار وصنعاء وعمران. وتسيطر ٧ محافظات يمنية على نحو ٨٠ بالمائة من إنتاج الحبوب البالغ ٩٤٠ ألف طن عام ٢٠٠٧م، حيث تصدر المرتبة الأولى الحديدة بنحو ٢٠ بالمائة من الإنتاج، تليها محافظة ذمار ثم محافظتا صنعاء وحجة، وتأتي محافظة عمران في المرتبة الخامسة تليها محافظة تعز، فيما تأتي الجوف في المرتبة السابعة. ويتفاوت إنتاج المحاصيل الزراعية من محافظة إلى أخرى، ففي حين تتركز زراعة النرة في محافظتي الحديدة وحجة بنسبة كبيرة، نجد أن محافظات ذمار وصنعاء والجوف وإب تسيطر على زراعة القمح. غير أن اعتماد زراعة الحبوب على الأمطار ومحدودية المساحة الصالحة للزراعة تعتبر أكبر العوائق أمام زيادة الإنتاج في المستقبل خصوصاً في ظل شحة المياه وتفاقم الفجوة من سنة لأخرى، هذا فضلاً عن ضعف الإنتاجية والتي لا تتجاوز ١,٢ طن للهكتار، وهي من أقل المعدلات العالمية.

خبراء اقتصاد يؤكدون على أهمية تطوير القطاع المصرفي

ويرون أن تطوير القطاع المصرفي لا يتم إلا من خلال تفعيل عملية تشغيل موارد البنوك من خلال التوسع في الدراسات للأوضاع الاقتصادية وتحديد مجالات تشغيل مواردها وتحسين شروط وإجراءات الإقراض وكذا تحسين مستوى التعاون والتنسيق في ما بين البنوك التجارية أو في ما بينها وبين البنك المركزي في عملية دراسة وتقييم الأوضاع النقدية ورسم السياسات اللازمة لتفعيل دور القطاع المصرفي بوجه عام. وفي ما يتعلق بمقتترح إنشاء صناديق للاستثمار أشاروا إلى أن جدوى إنشائها ترتبط بمدى دقة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ومدى قدرتها على وضع تلك الأهداف في ضوء دراسات واقعية للوضع الاقتصادي وتحديدها للمجالات الممكن الدخول فيها والسياسات والإجراءات التي سوف تتبعها وآلية عملها بحيث لا تكون صورة مكررة للبنوك التجارية.

خاص/الثورة

● أكد خبراء اقتصاد على أهمية تطوير القطاع المصرفي من خلال التركيز بشكل واضح على اكتمال بنية هيكل القطاع التمويلي في اليمن، مشددين على ضرورة تأسيس سوق الأوراق المالية والتي تمثل الكفة الأخرى لتمويل الاستثمارات في الاقتصاد، فوجود هذه السوق ستفتح نوافذ جديدة لتمويل الاستثمارات من المذخرين مباشرة دون المرور عبر البنوك التجارية. وأشاروا إلى أن السوق المالية ستوجد منافسة وستكون دافعاً للبنوك التجارية لإعادة هيكلتها نفسها وتعزيز قدراتها في الائتمان المحلي وتمويل الاستثمارات الإنتاجية وخاصة في القطاعات الواعدة والتي تحتاج إلى رأسمال يضح فيها مثل "السياحة، الأسماك، الطيران، والصناعات التحويلية".

بهدف لفت الأنظار للاستثمار في مجال إنشاء مخازن التبريد وتسويق المنتجات الزراعية

استعدادات لانطلاق مهرجان الرمان اليمني الثاني في صنعاء

التبريد وتسويق المنتجات الزراعية في محافظة صعدة، ويشير على أشيب مدير إدارة التسويق الزراعي بمكتب الزراعة والري بصعده أن أول مهرجان الرمان أقيم في ٢٠٠٥ لمدة ثلاثة أيام وهدف إلى إبراز التنوع الغني لهذه الفاكهة في محافظة صعده، وصاحب المهرجان فعاليات ثقافية وفنية ومعارض زراعية وتسويقية.

وأضاف: إن المكتب التنفيذي بمحافظة صعده أقر إقامة المهرجان الثاني الرمان للعام الحالي نهاية الشهر الجاري بحيث يتولى مكتب الزراعة عملية الإعداد والتخضير بدعم من قبل قيادة المحافظة، منوهاً إلى أنهم يعتزمون إنشاء شركة تسويق زراعي بمحافظة لتسويق المنتجات الزراعية التي توجد بها المحافظة، حيث تمتلك محافظة صعده قرابة (٨٠) شاحنة متنوعة الحجم مزودة بخزانات تبريد وجيها تتبع القطاع الخاص، ولا يتجاوز سعتها التخزينية (١٣٠٠طن).

تضرد

● كما يقول المهندس مهدي سعد يتفرد الرمان الصعدي بحجمه الكبير ومحتوياته شديدة الحمرة واللذينة جداً، حيث يحرض باعة التجزئة والستهلكين على شرائها دون غيرها من أنواع الرمان المتاحة في الأسواق هذه الأيام.

ويتميز الرمان الصعدي بطول فترة حصاهه حيث تمتد من منتصف أغسطس حتى منتصف نوفمبر، حيث يحرض الأجانب المقيمين في البلاد اقتناء كميات كبيرة من الرمان الصعدي من البقالات الكبيرة، للاستهلاك الشخصي ولإرساله كهدايا إلى أقرابهم ومنذ نحو ثلاث سنوات حرص مزارعو صعدة على تصدير أفضل أنواع الرمان، وهذا التوجه ساهم إلى حد كبير في تراجع حجم الكميات العروضة في الأسواق المحلية. ويبدأ الرمان الصعدي في الانخفاض مع نهاية فصل الخريف، حيث تبدأ أسعاره في الارتفاع، إلا أنه برغم ذلك يبقى مرغوباً.

وفرة

● في جولة على الأسواق الشعبية للفواكه بالعاصمة صنعاء وجدنا أن هناك كميات كبيرة من الرمان تواصل دخولها السوق حيث تنتوع الكميات الواصلة من المحافظات المختلفة لكن الرمان الصعدي بات الأكثر شهرة في السوق، ويقول إبراهيم الحبيشي متعدد فواكه أنه يعتقد أن محافظة صعدة ستنتج هذا العام أعلى إنتاج من الرمان منذ عقود حيث تتوافد يومياً مئات من السيارات المحملة بهذه الفاكهة اللذيذة خصوصاً وأن صعده في المحافظة الأكبر إنتاجاً في اليمن وهذا معروف منذ القدم.

ويلفت الأخ الحبيشي النظر إلى نقطة مهمة في إنتاج الرمان لهذا العام والذي يقول أنه يتسم بالضخامة من ناحية الجمال من ناحية أخرى فهو يرى أن فاكهة هذا العام مميزة بكر الحجم والطعم واللون وهذا يعود إلى استقانتها من الأمطار التي منى الله بها على المزارع في صعده وغيرها في موسم الأزهار واستمرار الأمطار عليها إلى وقتنا الحالي مما جعلها مميزة وذات طعم فريد.

موقف

● نظرت الأسر اليمنية إلى توافر فاكهة الرمان بكميات كبيرة في الأسواق اليمنية وبالسعر المناسبة على أنه نعمة مباركة من الله خصوصاً وقد ارتفعت أسعار كثير من المنتجات الغذائية على نحو غير متوقع كما أن لذة وطعم هذه الفاكهة الشهية يعطيها قدرة تنافسية كبيرة على أقرانها من الفواكه الأخرى إذ يستمر توافرها للسوق حتى نهاية شهر أكتوبر القادم.

الأسعار

● أسعار الرمان بدت مشجعة للأسر في اقتنائها والاستفادة منها على ماندتها منذ شهرين ففي معظم الأسواق في العاصمة صنعاء يباع الكيلو الرمان الصعدي ما بين ٢٥٠ - ٣٥٠ ريالاً ويعتبر هذا السعر مناسباً للأسر من حيث اللبدا مقارنة بأسعار الفواكه الأخرى. وهناك أسعار تشجيعية تظهر بين الحينة والأخرى يدفع بها تجار منتقلون ببيعون الرمان على سيارات نقل متوسط وهناك تكون الأسعار أكثر سهولة حيث يباع الكيلو الواحد بـ ١٥٠ ريال فقط.

وهذا يمثل فرصاً متنوعة أمام الأسر للاستفادة منها، وفي هذا الصدد يقول فهد العتمى صاحب سيارة يبيع في الشوارع العامة أنه يشتري من المزارعين بالجملة ويقوم بالبيع للناس بأسعار تشجيعية نظراً للكميات الكبيرة المتوفرة في السوق من قبل المزارعين.

الإنتاج

وفقاً لبيانات وزارة الزراعة والري بلغ إنتاج اليمن من فاكهة الرمان العام الماضي أكثر من ٢٨ ألف طناً في مساحة مزروعة تجاوزت الفين و ٨٠٠ هكتاراً، وبزيادة ٣ آلاف طن عن إنتاجية عام ٢٠٠٩م. لكن خبراء زراعيين من هيئة البحوث الزراعية بدمار يعتقدون أن إنتاج العام الحالي ٢٠١١م ربما يتجاوز ٤٠ ألف طن في أقل تقدير، مشيرين إلى أن محافظة صعده ستستجاوز ٣٠ ألف طن بسهولة، نظراً للامطار الغزيرة التي روت المزارع في معظم المحافظات اليمنية

لمحة تاريخية

● يعتبر الرمان من أقدم أنواع الفاكهة التي تزرع في اليمن وتنتشر زراعتها في محافظات(صعده وعمران ودمار) وتردهر زراعته بشكل رئيسي في محافظة صعده والتي تنتج أجود أصناف الرمان، وعادة يبدأ موسم زراعة المحصول في اليمن من يونيو وينتهي في نوفمبر.. ويعد الصنف الطائفي من أهم أصناف الرمان وتماره كبيرة ولون قشرته أخضر، مصفر وأخضر محمر والبذور مندمجة مع بعضها، والرمان من الفواكه المحببة لدى كثير من المستهلكين وتماره ذات قيمة غذائية، فضلاً عن كونه أحد المحاصيل الهامة من الناحية الاقتصادية والتسويقية.

أحوال الزراعة

● تزرع محافظة صعده نحو ٦٧ ٪ من المساحة المزروعة بهذه الفاكهة في اليمن ويبلغ إنتاجها ٧٤ ٪ من الرمان حيث تزرع في أحوال المنازل بجانب العنب

٩٩ مليار ريال إجمالي النفقات على السلع والخدمات والمنتجات في الربع الثاني من العام الجاري

خاص/الثورة

● بلغ إجمالي نفقات السلع والخدمات والمنتجات في الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١١م نحو ٩٩ ملياراً و ٤٥ مليون ريال. وذكرت وزارة المالية أن نفقات السلع والخدمات والمنتجات تجاوزت الاعتماد المرصود لنفس الفترة بنحو ٤٥٠ ملياراً و ٤٠٥ مليون ريال. وبينت أن الاعتمادات المرصودة للربع الثاني من العام الجاري قدرت بـ ٩٠ ملياراً و ٦٤٠ مليون ريال. ولغنت إلى أن نفقات السلطة المركزية على السلع والخدمات والمنتجات بلغت ٩٤ ملياراً و ٩٢٠ مليون ريال مقارنة مع الاعتماد المرصود والبالغ ٨٣ ملياراً و ٤٨٣ مليون ريال وتتجاوز يبلغ ١١ ملياراً و ٤٢٧ مليون ريال. كما بلغت نفقات السلطة المحلية على نفس البند ٤ مليارات و ١٢٥ مليون ريال مقارنة مع الاعتماد المرصود البالغ ٧ مليارات و ١٥٧ مليون ريال وينقص عن الاعتماد بـ ٢ مليارات و ٢٢٦ مليون ريال.

تراجع طفيف للتمويلات المصرفية المقدمة لقطاع البناء والتشييد

خاص/الثورة

● تراجعت التمويلات والسلفيات المقدمة من المصارف لقطاع البناء والتشييد في شهر يونيو ٢٠١١م بنسبة طفيفة، حيث بلغت ٢,٣٪ مقارنة بشهر مايو ٢٠١١م. وبينت إحصائية حديثة أن التمويلات والسلفيات انخفضت إلى ٢٩ ملياراً و ٧١٥ مليون ريال مقابل ٣٠ ملياراً و ٧٥٨ مليون ريال وبنخفاض يبلغ ملياراً و ٤٢٠ مليون ريال. ويأتي قطاع البناء والتشييد في المرتبة الثالثة من حيث التمويلات، حيث ينصدر قطاع التجارة المرتبة الأولى يليه قطاع الصناعة. وكانت التمويلات والسلفيات المقدمة لقطاع البناء والتشييد قد بلغت في عام ٢٠١٠م نحو ٣ مليارات و ٨٠٠ مليون ريال مقابل ١٨ مليار ريال في عام ٢٠٠٩م وبزيادة تتجاوز الضعف.

تقرير: النمو السكاني المرتفع وشحة المياه ومحدودية الخدمات أبرز معوقات أهداف الأنفوية

خاص/الثورة

● قال تقرير حكومي أن أبرز التحديات التي تواجه تحقيق تقدم محرز في أهداف الأنفوية تتمثل في النمو السكاني المرتفع الذي يمثل ضغطاً في الطلب على البنية التحتية والخدمات الأساسية وسوق العمل وارتفاع فحوة الأمن الغذائي. وأشار إلى تقام مشكلة القات وتنامي زراعته على حساب المحاصيل الأخرى، واستنزواته على ٩,٣٪ من إنتاج الأسرة وتقاربت مستويات الفقر جغرافياً، وتركزه بشكل رئيسي في المناطق الريفية. ولغت إلى محدودية تغطية شبكة الأمان الاجتماعي. ومنها أن الإعانات النقدية لا تغطي سوى ١/٤ من الفقراء ونقص الكوادر التعليمية في المناطق الريفية وبالذات المدرسات من الفتيات. وتطرق إلى محدودية المدارس المكتملة في المناطق الريفية وندرة المدارس الخاصة والفتيات وتدني جودة الخدمات التعليمية المقدمة ومحدودية المراكز والكوادر الصحية بجميع مستوياتها وتحصنها خاصة في المناطق الريفية. ومن ضمن التحديات المعيقة لتحقيق أهداف التنمية الأنفوية شحة مصادر المياه وضعف كفاءة إدارة الموارد المائية ومحدودية القدرة الاستيعابية للقرور والمساعدات وانخفاض نصيب الفرد اليمني من المساعدات الخارجية وبطء التقدم في قضايا اندماج اليمن إلى مجلس التعاون خليجياً بالإضافة إلى التحديات المستجدة مثل أزمة الغذاء والأزمة المالية العالمية، الاختلالات الأمنية والتغيرات المناخية.

انخفاض المطالبات على القطاع غير الحكومي إلى ٥٢٩,٩ مليار ريال

خاص/الثورة

● انخفضت المطالبات على القطاع غير الحكومي في شهر يونيو ٢٠١١م إلى ٥٢٩,٩ مليار ريال مقابل ٥٤٤,٦ مليار ريال في شهر مايو ٢٠١١م. وأوضحت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن المطالبات على القطاع غير الحكومي انخفضت بنحو ١٤,٧ مليار ريال بنسبة ٢,٧٪ وأرجعت الانخفاض إلى تراجع المطالبات على القطاع الخاص بنسبة ٢,٥٪. الجدير بالذكر أن المطالبات على القطاع غير الحكومي كانت في يونيو ٢٠١٠م نحو ٥٢٦,٦ مليار ريال، وهو ما يعني انخفاضاً خلال الفترة المقابلة من العام الجاري ٢٠١١م بنحو ٢٢,٧ مليار ريال.

انخفاض الدين الخارجي على بلادنا للدول غير الأعضاء في نادي باريس إلى ٨٥٩,٤ مليون دولار

خاص/الثورة

● سجل الدين الخارجي القائم على بلادنا للدول غير الأعضاء في نادي باريس في يونيو ٢٠١١م انخفاضا طفيفا بنسبة ١,٤٪ مقارنة بشهر مايو ٢٠١١م. وقال البنك المركزي اليمني أن الدين القائم انخفض إلى ٨٥٩,٤ مليون دولار في يونيو ٢٠١١م مقابل ٨٧١,٩ مليون دولار في مايو ٢٠١١م ويتراجع طفيف يبلغ ١٢,٥ مليون دولار. وشهد الدين القائم على بلادنا تراجعا طفيفا لكل من الصندوق السعودي إلى ٣٦٩,٦ مليون دولار مقابل ٣٧٦,٧ مليون دولار، والصندوق الكويتي إلى ١٥٨,٨ مليون دولار مقابل ١٦١,٦ مليون دولار، ولبولندا إلى ١٠,٦ ملايين دولار مقابل ١٢,٧ مليون دولار.

كما شهد الدين القائم استقرارا لكل من الصين عند ٢٧٧ مليون دولار، وكوريا ٣٠ مليون دولار، والصندوق العراقي ١٢ مليون دولار.. وكان الدين الخارجي القائم على بلادنا للدول غير الأعضاء في نادي باريس قد بلغ في عام ٢٠١٠م نحو ٨٥٤,٨ مليون دولار مقابل ٩٢٤,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م.